

## تقرير إحصائيّ معلوماتيّ حول أشكال من العنف في مجتمعنا

جنان عبده\*

يقدم هذا التقرير معلومات مكثفة وصعبة ، حول مدى انتشار العنف والجريمة داخل مجتمعنا العربيّ الفلسطينيّ في البلاد، وحول نسبة تجريم العرب في الملقات الجنائيّة والقاسية ضمنها؛ وذلك مقارنة بنسبة تجريم اليهود في هذه الملقات، ومقارنة بنسبة توجّه العرب إلى الشرطة للتبليغ.

بناء على المعطيات القاسية، يثير التقرير جملة من الأسئلة، وينبّه إلى نقاط وقضايا إشكاليّة تتطلب معالجة فوريّة، للحيلولة دون ترديّ الوضع وللحدّ من الجريمة.

### معدّل الجريمة وتجريم العرب

شهدت السنوات الثلاث الأخيرة ارتفاعاً متواصلاً في معدّل الجريمة في المجتمع العربيّ. وقد كان الارتفاع في العام 2009 هو الأعلى بينها، حيث ارتفعت بنسبة 8.4% عنه في السنة السابقة.<sup>1</sup> كما دلت معطيات العام 2009 على ما يلي:

- قرابة 50% من السجناء والمعتقلين الجنائيين كانوا من العرب،<sup>2</sup> وبلغت نسبتهم 40% من السجناء والموقوفين على مخالقات عنف في العائلة (في بداية شهر تشرين الثاني).<sup>3</sup>
- شكّل العرب 41% من المشتبه بهم في ملقات القتل، و 36% من ملقات محاولات القتل، و 36% من ملقات الاعتداءات القاسية.<sup>4</sup>
- بلغ عدد حالات القتل 121 حالة، 71 منها في المجتمع العربيّ.<sup>5</sup> من بين 12 امرأة قُتلن، كانت هنالك 9 عربيات.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> ينيف رونين، تقرير مركز البحث والمعلومات في الكنيست 23.2.2010، ص 3. يجدر بالإشارة أنّ التقرير المذكور اعتمد على معلومات وزارة الأمن الداخليّ المسؤولة عن الشرطة. وقد طلب منها إعطاء معلومات حول الجريمة بالوسط العربيّ بناء على تقسيم لأنواع اعتداءات وكذلك مقارنة بالمجتمع الإسرائيليّ الكليّ. لكن الوزارة اختارت عدم الكشف عن كلّ المعلومات حول توزيع معطيات الجريمة. ومردّد ذلك إلى حساسيّة الموضوع وإلى أنّ الحديث هو عن "موادّ مصنّفة" (ينظر هناك، ص 2).

<sup>2</sup> المصدر السابق، الملاحظة 9، ص 4. من الجدير بالإشارة أنّ التقرير استخدم المصطلح "غير اليهود" قاصداً به العرب.

<sup>3</sup> المصدر السابق، ص 4.

<sup>4</sup> المصدر السابق، ص 3.

<sup>5</sup> موقع عرب 48: خبر يوم 24.2.2010.

<sup>6</sup> موقع نساء ضدّ العنف: خبر يوم 30.12.2009.

- نحو 41% من الملقات الجنائية ضد قاصرين في العام 2008 كانت ضدّ عرب<sup>7</sup>. وشهد العام 2008 انخفاضاً في نسبة مخالفات العنف الجسديّ لدى القاصرين اليهود، وفي المقابل حصل ارتفاع لدى العرب.

### عنف ضدّ النساء والفتيات

تواجه النساء أشكالاً مختلفة من العنف الممارس ضدّهنّ<sup>8</sup>. تشهد السنوات الأخيرة ارتفاعاً في مجمل التوجّهات إلى ملاجئ النساء المعنّفات (وعددها 13 ملجأ؛ اثنان منها لنساء عربيات وواحد مختلط). في العام 2009، استقبلت 748 امرأة، من بينهنّ 254 عربية (33%)<sup>9</sup>، مقابل 692 امرأة عام 2008.<sup>10</sup> رغم الارتفاع في العدد الكليّ للمتوجّهات، فإنّ "66% من العربيات لم يتمّ استيعابهنّ لعدم توفر ملاجئ كافية أو أماكن شاغرة" عند التوجّه<sup>11</sup>.

تستقبل خطوط الطوارئ للنساء والفتيات العربيات ضحايا الاعتداء الجنسيّ والجسديّ- في جمعيّتي السوار ونساء ضدّ العنف (ن.ض.ع.)- سنويّاً نحو 1,400 توجّه جديد. وتشهد هذه الخطوط ارتفاعاً متواصلاً في التوجّهات من نساء وفتيات عربيات. في العام 2009، استقبلت السوار 747 توجّهًا واستقبلت جمعيّة "ن.ض.ع." 638 توجّهًا، مقابل 720 و 626 في العام 2008؛ بينما شهدت مراكز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسيّة العامّة في البلاد انخفاضاً في التوجّهات (استقبلت 7,793 توجّهًا عام 2008، مقابل 8,729 عام 2007).<sup>12</sup>

كذلك إنّ تزويج القاصرات -الذي ينبع عنه وجود أمّهات قاصرات- يمكن اعتباره شكلاً من أشكال العنف ضدّ الفتيات. وقد شهد العام 2007 تزويج 3,843 فتاة دون سنّ الثامنة عشرة. بلغ عدد القاصرات المسلمات أكثر من ضعفي اليهوديات اللاتي زوّجهن؛ ولدى من هنّ في سنّ 16-17 بلغت الفجوة نحو أربعة أضعاف. في العام ذاته، كانت هناك 1,665 ولادة لدى قاصرات دون الثامنة عشرة، 74.7% منها كانت لقاصرات مسلمات.<sup>13</sup>

### عنف ضدّ الأطفال

<sup>7</sup> معلومات من الكتاب السنوي "الأولاد في إسرائيل 2009"، ص 23. وممّا يجدر بالإشارة إليه أنّ هذا التقرير كذلك استعمل، في الكثير من المواضع، مصطلح "غير اليهود" للدلالة على العرب.  
<sup>8</sup> أشارت تقارير سابقة نشرها مدى الكرمل إلى قضية العنف الاقتصاديّ ضدّ النساء.  
<sup>9</sup> يجدر بالإشارة أنّ التقارير الرسميّة تتبع تقسيمات لا تعكس الصورة الدقيقة لعدد النساء العربيات. فالتقرير المعتمد-تقرير وزارة الرفاه للعام 2009، الصادر عام 2010- لم يشمل تعريفاً القوميّة لدى النساء العربيات كلاً من النساء الدرزيّات والبدويات، بل صنّفن تحت خانات أخرى. بناء على ذلك، يتحدّث التقرير عن وجود 28% (لا 33%) هنّ نساء عربيات من مجمل النساء في الملاجئ. راجع/ي هناك، ص 5-6.  
<sup>10</sup> أورلي المجور-لوتن. 23.11.09 - ص 8.  
<sup>11</sup> موقع جمعيّة نساء ضدّ العنف: 30.12.2009.  
<sup>12</sup> أورلي المجور-لوتن، مصدر سابق، 23.11.09 ص 9.  
<sup>13</sup> معلومات، مصدر سابق، ص 5.

خلال السنوات 2005-2008، ارتفع عدد الملقّات الجنائية من نوع مخالفات ضدّ حياة البشر التي جرّت ضدّ أطفال بنسبة 715.4% من 26 إلى 212<sup>14</sup>. وشهدت الأعوام 1998-2008 ارتفاعاً بنحو 72% في عدد الملقّات التي فتحت على مخالفات جنسيّة ضدّ أطفال داخل العائلة (من 283 ارتفعت إلى 487).<sup>15</sup>

كذلك ارتفع، في العام 2008، عدد الأطفال الذين وصلوا إلى المستشفيات وعيادات المرضى، والذين عُرفوا على أنهم ضحايا عنف جسديّ وجنسيّ داخل العائلة، إلى 2,716 طفلاً مقارنةً بـ 1,989 طفلاً عام 2000 (ارتفاع بنسبة 36.6%)، في حالة 51% منهم كان المعتدي أحد الوالدين، و 36.3% كانوا من إهمال، و 36% كانوا من اعتداء جسديّ، و 11.8% من اعتداء جنسيّ.<sup>16</sup>

ويبيّن أنّ الكثيرين من ضحايا الاعتداءات الجنسيّة الذين وصلت شكاواهم إلى مراكز المساعدة كانوا دون سنّ الـ 18 لدى وقوع الاعتداء: 36% من التوجّهات إلى "ن.ض.ع"، و 50% من التوجّهات إلى السوار، و 45% من التوجّهات إلى المراكز العامّة.<sup>17</sup>

### عنف ضدّ المسنين

تتشابه نسبة التبليغ حول حالات الاعتداء على المسنين وإهمالهم، بين اليهود والعرب.<sup>18</sup> باحتساب المعدل، من بين كلّ خمسة مسنين، لدى العرب واليهود على حدّ سواء، ثمة واحد يتعرّض لنوع من أنواع الاعتداء، وواحد من كلّ أربعة يعاني من الإهمال. وقد ارتفعت نسبة الاعتداءات على المسنين عام 2007 إلى 30% بالمقارنة مع سنوات خلت.<sup>19</sup> يّضح أنّ غالبية المعتدين هم أفراد عائلة،<sup>20</sup> وأنّ المسنّات العربيّات هنّ المجموعة الأكثر تضرراً من بين كلّ مجموعات المسنين.

### عنف في المدارس

دلّت مراجعة معطيات العام الدراسيّ 2008 أنّ العنف –على اختلاف أنواعه- قائم في المدارس، وفي كلّ المراحل الدراسية. إلا أنّ هناك تفاوتاً بين العرب واليهود؛ إذ ينتشر العنف الجسديّ (والقاسي ضمنه) والعنف الجنسيّ في المدارس العربيّة انتشاراً أوسع، مقابل العنف الكلاميّ والاجتماعيّ في المدارس اليهوديّة.<sup>21</sup> ويبيّن بحثٌ سابقٌ أجريّ في العام الدراسيّ 2002/2003 أنّ المجتمع العربيّ يشهد كذلك تفاوتاً داخله في بعض

<sup>14</sup> المصدر السابق، ص 27.

<sup>15</sup> المصدر السابق، ص 28.

<sup>16</sup> المصدر السابق، ص 31.

<sup>17</sup> أورلي المجور-لوتن، مصدر سابق، 23.11.2009- ص 9.

<sup>18</sup> دفنة سيديس-كوهن وشموليك حزقيا، مصدر سابق، 17 حزيران 2008.

<sup>19</sup> المصدر السابق، ص 2.

<sup>20</sup> المصدر السابق، ص 2.

<sup>21</sup> معلومات، مصدر سابق، ص 11.

الحالات، يعود مصدره إلى الفروق القائمة بين الطلاب العرب البدو وسائر الطلاب العرب،<sup>22</sup> فإن احتمالات التعرّض لاعتداء جسديّ صعب واردة أكثر بين الطلاب البدو. مرّد ذلك إلى تجمّع عدّة "عوامل خطر" لدى هذه المجموعة تفسّر هي بدورها العنف المدرسيّ. تعاني هذه المجموعة الفقر والإقصاء الاجتماعيّ الاقتصاديّ، إضافة إلى نقص في مَناليّة الخدمات.

أشار البحث المذكور كذلك إلى فروق أخرى بين مجموعات مختلفة، إذ بيّن أنّ الأولاد الذكور يتعرّضون للعنف أكثر من البنات، وأنّ طلاب المرحلة الابتدائيّة أكثر تعرّضًا للعنف من طلاب المرحلتين الإعداديّة والثانويّة.<sup>23</sup>

ونرى أنّه يمكن اعتبار ارتفاع نسبة التسرّب/التساقط لدى العرب (مقارنة باليهود)، وانخفاض نسبة مستحقّي شهادة البجروت، مؤشّرين آخرين لمجموعات في ضائقة. فقد وصلت نسبة التسرّب الرسميّ لدى الطلاب العرب (من الصفوف التاسعة حتّى الصفوف الحادية عشرة)، في العام الدراسيّ 2009/2008، إلى 8% مقابل 4.2% لدى اليهود.<sup>24</sup> ووصلت نسبة الطلاب الذين لم يحصلوا على شهادة بجروت من طلاب الصفوف الثانية عشرة إلى 67.6% بين العرب، وإلى 73.4% بين الطلاب البدو، مقابل 49.5% لدى اليهود.<sup>25</sup>

#### عنف الشرطة ضدّ المواطنين العرب

يتبيّن أنّ 7.3% من بين الأعمال الإجراميّة التي تعرّضت لها الأسر الفلسطينيّة في إسرائيل، خلال العام 2007، جاءت من طرف أفراد الشرطة، وبخاصّة في منطقة وسط البلاد (18%). ومن فحص أنواع الاعتداء الإجراميّ، يتكشّف أنّ الذين تعرّضوا لتحرّش واعتداء الشرطة لمرة واحدة بلغ 46.5%، و 17.6% لمرتين اثنتين، و 18.4 لثلاث مرّات، بينما تعرّض 17.5% لتحرّش واعتداء الشرطة أربع مرّات أو أكثر.<sup>26</sup>

#### توجّه العرب إلى الشرطة للتبليغ عن العنف والجريمة

بيّض أنّ نسبة اشتكاء العرب للشرطة عن جرائم وحالات عنف مختلفة هي نسبة منخفضة في السنوات الأخيرة. في 58.2% من حالات الاعتداء التي ارتكبت داخل المنزل، في العام 2007، لم يجز التوجّه والتبليغ في الشرطة.<sup>27</sup> ولم يقدّم المسئون العرب سوى 5% من مجمل الشكاوى التي يقدّمها المسئون بأنفسهم عن حالات

<sup>22</sup> خوري-كسابري وعطار شقارتس، (2008) ص 204.

<sup>23</sup> المصدر السابق، ص 219.

<sup>24</sup> معلومات، مصدر سابق، ص 8.

<sup>25</sup> المصدر السابق، ص 10.

<sup>26</sup> الفلسطينيون في إسرائيل - المسح الاجتماعيّ الاقتصاديّ عن الفلسطينيين 2007 - النتائج الأساسيّة (2008)، ص 332، 333.

<sup>27</sup> المصدر السابق، ص 334.

اعتداء عليهم (بما في ذلك أحداث سرقة وعنف داخل العائلة).<sup>28</sup> وقد هبط معدّل شكاوى النساء العربيات للشرطة في حالات العنف الحاصلة داخل العائلة منذ هبة الأقصى من 38% في العام 2000 على نحوٍ بالغ؛<sup>29</sup> إذ لم تقدّم النساء العربيات سوى 11.8% من مجمل شكاوى العنف الحاصل داخل العائلة<sup>30</sup> (في الفترة الواقعة بين كانون الثاني وأيلول من العام 2009). هذه النسبة كانت متشابهة في الأعوام السابقة أيضاً.<sup>31</sup> وقدّمن في الفترة ذاتها ما نسبته 8.2% من الشكاوى حول مخالفات واعتداءات جنسية.<sup>32</sup>

## تحليل المعلومات وتلخيص

تُبيّن المعلومات التي يوردها التقرير أنّ الجريمة والعنف -على مختلف أشكاله- قائمان في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ، كما هما قائمان في المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ في البلاد، وأنّهما يحدثان في أماكن مختلفة ويمارسان ضدّ مجموعات مختلفة. ويُستدلّ كذلك أنّ معدّل الجريمة أخذ في الارتفاع داخل مجتمعا.

كما يتّضح أنّه، بالرغم حاجة مجموعات مختلفة من الضحايا العرب لتلقّي الدعم والحماية، كما في حالة النساء المعفّات، ثمّة نقص حادّ في خدمات الحماية لهنّ، كالنقص في الملاجئ أو في الأماكن الشاغرة لدى التوجّه، ممّا يُدخلهنّ مباشرةً في دائرة الخطر، وهو ما يُدرّج في الأساس- ضمن مسؤوليّة الدولة ووزارة الرفاه، ويُطرَح علامات استفهام حول سلّم أولويّات هذه الوزارة وكيفية توزيع ميزانيّاتها.

ويتبيّن أنّه مقابل الارتفاع الحاصل في الوعي والتوجّه إلى مؤسّسات الحماية والدعم المختلفة (كالملاجئ، وخطوط الطوارئ العربيّة، ومن قبل نساء وفتيات عربيّات)، فإنّ التوجّه إلى الشرطة للتبليغ نسبته منخفضة، ولا سيّما في حالات العنف الحاصل داخل العائلة وفي حالات الاعتداء التي تحدث داخل المنزل. ويُستدلّ أنّ معدّل التوجّهات قد انخفض انخفاضاً حادّاً بعد أحداث سياسيّة كهبة الأقصى، التي راح ضحيتها 13 مواطناً فلسطينياً برصاص الشرطة، ورغم هذا لم يقَدّم أيّ مجرم للقضاء حتّى اليوم. بناء عليه، يمكن أن يُعزى الانخفاض في التوجّهات إلى الشرطة إلى انعدام الثقة بهذا الجهاز وبكيفية تعامله مع قضاياها، إضافةً إلى العنف الذي تمارسه الشرطة تجاهها، وهو ما أشارت إليه تقارير قدّمتها مؤسّسات مجتمعيّة.<sup>33</sup> تتعرّز صحة هذا التفسير حول تعامل الشرطة معنا كذلك من المعلومة التي أوردها التقرير، والتي مُفادها أنّ وزارة الأمن الداخليّ والشرطة تتعاملان

<sup>28</sup> دف6نة سيدس-كوهن وشموليك حزقيا، ص 3.

<sup>29</sup> تقرير مركز مساعدة ضحايا العنف الجنسيّ والجسديّ. نشرة صوت النساء (تشرين الأول 2009)، ص 17.

<sup>30</sup> ينيف رونين، مصدر سابق، ص 4.

<sup>31</sup> المصدر السابق، ص 2.

<sup>32</sup> أورلي المجور-لوتن، 23.11.2009، ص 3.

<sup>33</sup> نذكر هنا، على سبيل المثال، اقتباساً من نشرة صوت النساء- 2009 ورد فيه أنّ "التقرير الذي قدّمته لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل للعام 2005؛ كما وجاء في تقرير مراقب الدولة... أنّ 60% من الجمهور العربيّ في إسرائيل قد فقدوا ثقتهم في جهاز الشرطة (هناك، ص 17).

مع المعلومات حول الجريمة في المجتمع العربي كـ "معلومات مصنفة"، مما يثير تساؤلات عدّة حول سياسات هذه المؤسسة تجاهنا.

ثمّة قضية أخرى أثارها التقرير، تتمثل في ارتفاع حالات العنف في المدارس، والتفاوت بأنواعه بين العرب واليهود، وبين العرب أنفسهم. فقد تبين أنّ الظروف القاسية التي يعيشها العرب، ولا سيّما بدو النقب، والناعبة من سياسات الإقصاء والتهميش والتمييز الحكوميّة، هي منبع العنف.

كلّ هذه الأمور، مجتمعة، تجعلنا نسائل الدولة ومؤسساتها المختلفة (كجهاز الشرطة ووزارة الرفاه ووزارة التربية ووزارة الماليّة) عن دورها في إبقاء الوضع على ما هو عليه، وعن عدم السعي الجديّ في سبيل الحدّ من العنف والجريمة في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ. إن حلّ هذا الأمر لا يكون من خلال ميزانيّات وبرامج هنا وهناك (وهذه كذلك تعاني نقصاً). فيما أنّ الدولة مسؤولة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السياسية القاسية التي يعيشها العرب بعامّة، فالعلاج يتأتّى من خلال تغيير الدولة ومؤسساتها لسياساتها تجاهنا، وهو أمر نشكّ في رغبتها بتغييره.

في المقابل، نحن لا ننكر أنّ بنية المجتمع الأبويّة، وبعض الممارسات والعادات المجتمعية التي تتيح -مثلاً- التمييز على أساس الجنس والسنّ، تخلق هي بدورها وضعاً غير متكافئ بين المجموعات والشرائح المختلفة، ممّا يشكل دفيئة يترعرع فيها العنف. لكننا نقول إنّه أمام هذه المعطيات القاسية حول انتشار الجريمة وحول دور الدولة ومؤسساتها، لا يبقى أمامنا إلا أن نحثّ مجتمعنا، أفراداً ومؤسسات وقيادات، على العمل معاً من أجل وضع الموضوع على سلم أولويّاته ودراسته والعمل على الحدّ من العنف فيه.

جنان عبده هي محررة مساعدة لجدل ومنسقة نشاطات المركز